





حصيلة المبادرة التشريعية للكتل النيابية

خلال السنة الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشر

2026 - 2021

حصيلة المبادرة التشريعية للكتل النيابية خلال السنة الثالثة من الولاية التشريعية الحادية عشر 2021 – 2026

جمعية سمسم-مشاركة مواطنة

2024

تقديم

حدد دستور 2011 للمملكة المغربية ثلاثة مصادر للقانون، ولخصها في المصدر الحكومي "مشاريع القوانين"، ثم المصدر الشعبي ويسمى "ملتمسات التشريع".

وتعد مقترحات القوانين إحدى الوسائل الهامة التي يمارس بها أعضاء البرلمان والكتل البرلمانية دورهم التشريعي في البرلمانات. فهي تمثل المبادرات التشريعية التي يقترحها أعضاء البرلمان بهدف تعديل أو إضافة قوانين جديدة. تكمن أهمية هذه المقترحات في أنها تمنح السلطة التشريعية دورا أكبر في صياغة القوانين، وتعزز مشاركة مختلف الأطراف البرلمانية في النقاش العام حول السياسات التشريعية.

تجدر الإشارة إلى أن نسبة مقترحات القوانين التي تتم المصادقة عليها في بعض البرلمانات - بما في ذلك المغرب - تكون منخفضة مقارنة بمشاريع القوانين المقدمة من طرف الحكومات، وذلك بسبب محدودية الأدوات المتاحة للبرلمانيين في إعداد وتقديم تلك المقترحات أو لأن هذه الحكومات غالبا ما تفضل الاستحواذ على المبادرة التشريعية. ومع ذلك، تبقى مقترحات القوانين وسيلة أساسية للبرلمان للتعبير عن رؤيته والتفرد ببعض جوانب العملية التشريعية، وكذلك لتقييم أداء النخب البرلمانية.

السياق

يأتي هذا التقرير في سياق عمل جمعية سمسم - مشاركة مواطنة على تأسيس تجربة للرصد البرلماني، التي تهدف إلى تقديم قراءة متكاملة للحصيلة البرلمانية من زوايا متعددة. يسعى هذا العمل إلى تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال توفير معطيات دقيقة وأرقام واضحة حول أداء البرلمان، مما يمكن عموم المواطنين من متابعة وتقييم العمل التشريعي.

يتميز هذا التقرير بكونه مبادرة من المجتمع المدني، حيث يعكس رؤية مستقلة للرصد والتقييم، تتيح للمواطنين وجمعيات المجتمع المدني الوصول إلى معلومات شاملة ومحدثة عن أداء البرلمان. بحيث يتم تسليط الضوء على مجموعة متنوعة من المؤشرات التي تقيس فعالية العمل البرلماني وتطوره. كما توفر هذه المبادرة حصيلة برلمانية منجزة بشكل مستقل، مما يعزز المشاركة المواطنة ويعطي المجتمع المدني دورا أكبر في عملية مراقبة الأداء التشريعي.

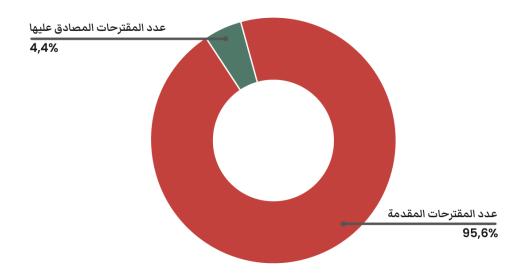
منهجية العمل

يعتمد فريق عمل جمعية سمسم-مشاركة مواطنة بالأساس على الموقع الرسمي لمجلس النواب، بالإضافة للموقع الإلكتروني الرسمي للقطاع الوزاري المكلف بالعلاقات مع البرلمان كمصادر وحيدة للمعلومات التي يتم تحليلها وتقديمها في التقرير. مع احترام مبادئ العلمية، المصداقية والحياد.

تراجع المبادرة التشريعية للنواب والنائبات خلال السنوات الثلاثة الأولى

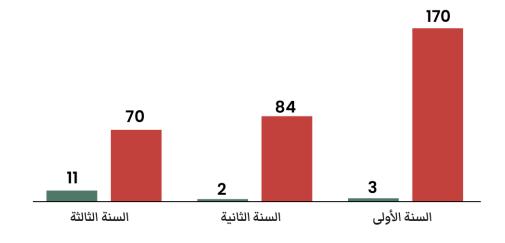
عرفت السنوات الثلاثة الأولى من الولاية التشريعية الحادية عشرة تقدم الفرق والمجموعة النيابية بمجلس النواب ب 350 مقترح قانون، صادق مجلس النواب على 16 مقترح، وهو ما يعني أن نسبة المصادقة على مقترحات القوانين هى 4.57%.

رسم بياني رقم 1: نسبة المصادقة على مقترحات القوانين التي تقدمت بها الفرق والمجموعة النيابية خلال ثلاثة سنوات¹



يشير رصد تطور المبادرات التشريعية للكتل البرلمانية إلى وجود حالة من التراجع في تقدم بمقترحات القوانين، مقابل تطور في عدد المقترحات التي تمت المصادقة عليها.

رسم بيانى رقم 2: تطور المبادرة التشريعية للكتل البرلمانية خلال السنوات الثلاثة²



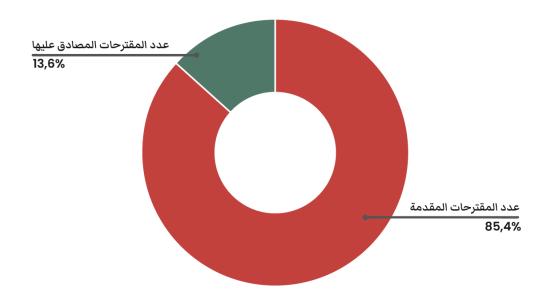
¹ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

² تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

استمرار تراجع المبادرات التشريعية خلال السنة الثالثة من الولاية الحالية

عرفت السنة الثالثة من الولاية التشريعية الحالية تقدم الفرق والمجموعة النيابية ب 70 مقترح قانون، تمت المصادقة على مقترح واحد منها، كما تمت المصادقة خلال هذه السنة على 10 مقترحات من المقترحات التي تقدمت بها الفرق في السنتين السابقتين، علما أنه تم دمج بعض المقترحات في مقترح واحد³.

تصميم بياني رقم 3: مقارنة نسبة المصادقة على مقترحات القوانين مقارنة مع عدد المقترحات المقدمة 4



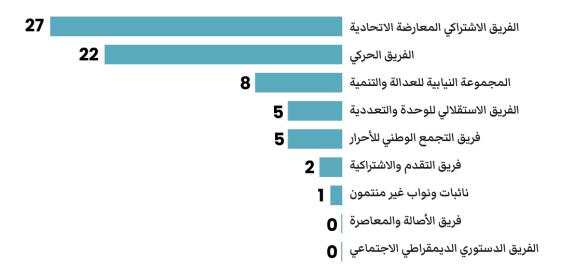
المعارضة تتقدم على الأغلبية في تقديم مقترحات القوانين

عرفت السنة الثالثة من الولاية التشريعية الحالية تقدم فرق المعارضة بعدد من مقترحات القوانين أكثر من فرق الأغلبية، حيث تصدر الفريق الإشتراكي-المعارضة الاتحادية الفرق والمجموعة في التقدم بمقترحات القوانين وذلك بتقديمه ل 27 مقترح متبوعا بالفريق الحركي الذي قدم 22 مقترح، بينما لم يقدم كل من فريق الأصالة والمعاصرة والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي أي مبادرة تشريعية خلال هذه السنة.

³ من نماذج ذلك إعادة صياغة أربعة مقترحات قوانين في مقترح واحد تقدم به كل من فريق التقدم والاشتراكية والفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية وفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية وتجميعها في مقترح قانون بتغيير وتتميم بعض أحكام الظهير الشريف رقم 1.58.008 بشأن النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية.

⁴ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

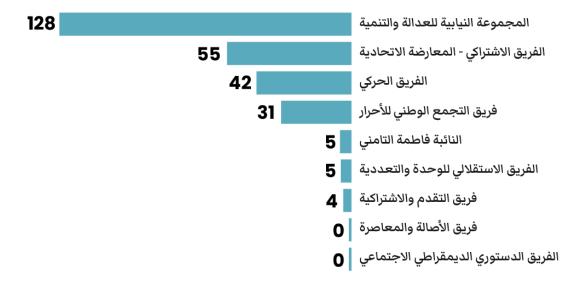
تصميم بياني رقم 4: توزيع مقترحات القوانين المقدمة خلال السنة الثالثة على الكتل البرلمانية⁵



عدد المواد التي طالب أعضاء مجلس النواب بتعديلها، وأصغر كتلة نيابية عدديا في الصدارة

تتكون المقترحات التي تقدمت بها الكتل النيابية خلال هذه السنة من 270 مادة تهدف إما إلى تغيير وتتميم مواد من القانون أو إحداث قانون جديد.

تصميم بياني رقم 5: توزيع عدد المواد المتقدم بها على الكتل البرلمانية ً



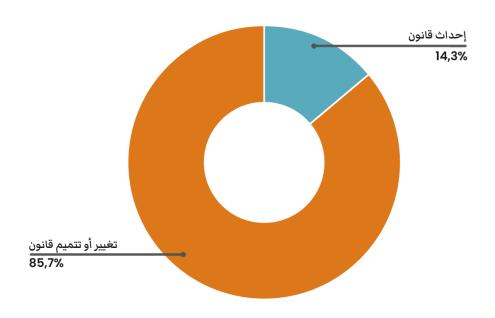
 $^{^{5}}$ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

⁶ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب وموقع الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان.

أغلب المقترحات تصب في تغيير أو تتميم نصوص تشريعية

من خلال رصد مقترحات القوانين التي تقدمت بها الكتل البرلمانية يلاحظ أن أغلب المقترحات التي تم التقدم بها تصب في اتجاه تعديل نصوص قانونية إما بالتغيير أو التتميم وهو ما يشكل أزيد من 83 % من المبادرات المتقدم بها، في حين أن المبادرات المتعلقة بإحداث قانون جديد لا تتجاوز 10 مقترحات.

تصميم بياني رقم 6: توزيع مقترحات القوانين من حيث النوعية ً



تعتبر المجموعة النيابية للعدالة والتنمية أكثر الكتل البرلمانية تقدما بمقترحات تتعلق بإحداث قانون يليها كل من الفريق الحركي وفريق التجمع الوطني للأحرار.

جدول رقم 1: توزيع مقترحات القوانين المتعلقة بإحداث قانون على الكتل البرلمانية°

المقترح	الفريق أو المجموعة	اللجنة النيابية المعنية
<u>مقترح قانون منظم لمهنة الأخصائي النفساني</u>	فريق التجمع الوطني	لجنة القطاعات
<u>الإكلينيكي</u>	للأحرار	الاجتماعية
مقترح قانون يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لتعبئة	فريق التجمع الوطني	لجنة المالية والتنمية
مستثمري وكفاءات مغاربة العالم	للأحرار	الاقتصادية

 $^{^{7}}$ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب. 8 تركيب فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

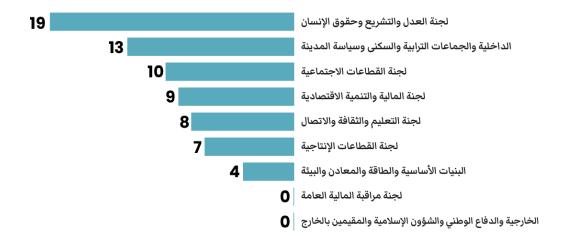
7

<u>مقترح قانون - إطار للشباب</u>	الفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية	لجنة التعليم والثقافة والاتصال
مقترح قانون يتعلق بشروط وأحكام التعويض عن الخطأ القضائي	الفريق الحركي	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
مقترح قانون يتعلق بالحق في التعويض عن الأضرار الناجمة عن التلقيحات الإجبارية	الفريق الحركي	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
مقترح قانون يتعلق بإحداث الهيئة الوطنية لمهنبي الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي الخاضعين للقانون رقم 45.13 يتعلق بمزاولة مهن الترويض والتأهيل وإعادة التأهيل الوظيفي	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	لجنة القطاعات الاجتماعية
مقترح قانون المؤذن بموجبه تعبئة تمويلات خاصة لتمويل نفقات الاستثمار	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	لجنة المالية والتنمية الاقتصادية
<u>مقترح قانون حول منع الإثراء غير المشروع</u>	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
مقترح قانون يتعلق بإحداث الهيئة الوطنية لمزاولي مهن التمريض والقبالة	المجموعة النيابية للعدالة والتنمية	لجنة القطاعات الاجتماعية
مقترح قانون العفو العام	النائية فاطمة التامني	لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

أغلب المقترحات قدمت إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان

من خلال رصد توزيع مقترحات القوانين على اللجان النيابية الدائمة يلاحظ أن أغلب مقترحات القوانين تصب في اتجاه المواضيع التي تندرج ضمن اختصاص كل من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان ولجنة الداخلية والجماعات الترابية والسكنى وسياسة المدينة، في حين لم تتلقى كل من لجنة مراقبة المالية العامة ولجنة الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج أي مقترح قانون.

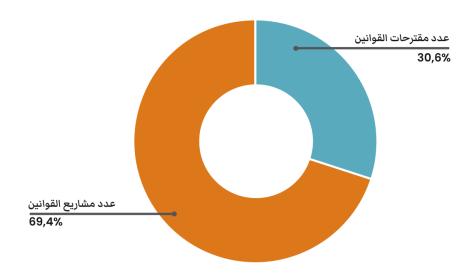
تصميم بياني رقم 7: توزيع توزيع مقترحات القوانين على اللجان النيابية الدائمة°



المصادقة بالإجماع على مقترحات القوانين

عرفت السنة الثالثة من الولاية التشريعية الحالية مصادقة مجلس النواب على 11 مقترح قانون، تمت المصادقة على مقترحين بالأغلبية، كما يلاحظ أن هناك نوع من التوافق في مصدر مقترحات القوانين المصادق عليها، ذلك أن 6 مقترحات مصدرها الأغلبية بينما 5 مقترحات مصدرها المعارضة، إضافة إلى ذلك شكلت مجموع نسبة مقترحات القوانين المصادق عليها 30.6% من مجموع النصوص المصادق عليها خلال هذه السنة.

تصميم بياني رقم 8: نسبة مقترحات القوانين المصادق عليها10

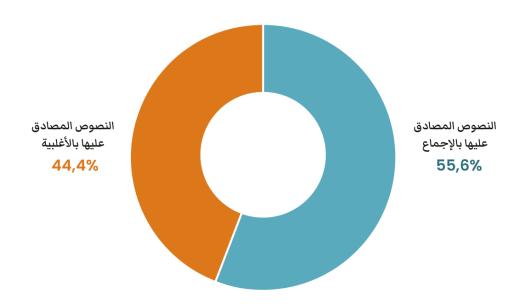


 $^{^{9}}$ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب. 10 تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

ضعف الحضور للجلسات التشريعية

صادق مجلس النواب خلال الجلسات التشريعية التي عقدها على 36 نص تشريعي ما بين مقترح قانون ومشروع قانون، تمت المصادقة على 20 نص بالإجماع فيما تم المصادقة على 16 نص بالأغلبية.

تصميم بياني رقم 9: توزيع المصادقة على القوانين: بين الأغلبية والإجماع "



حسب المعطيات التي استطاع الوصول إليها فريق عمل الجمعية خلال إعداد التقرير والتي استند فيها إلى عدد التصويت على القوانين التي تم التصويت عليها بالأغلبية يلاحظ استمرار عزوف النواب عن الحضور إلى الجلسات التشريعية، ذلك أن أعلى نسبة حضور تم تسجيلها بمناسبة المصادقة على مشروع قانون المالية لسنة 2024 في إطار القراءة الأولى والتي بلغت بمناسبة المصادقة على مشروع أقل نسبة حضور خلال الجلسة المنعقدة بتاريخ 24 يونيو 2024 والتي عرفت المصادقة على مجموعة من النصوص القانونية من بينها مقترحي قانونين تقدم بهما فريق الأصالة والمعاصرة وبلغت نسبة الحضور 25.32%، وعلى العموم فيلاحظ أن المعدل العام لنسبة حضور النواب والنائبات للجلسات التشريعية هو 37.28%.

¹¹ تصميم فريق عمل الجمعية بناء على معطيات موقع مجلس النواب.

الفهرس

2	تقديم
3	السياقا
3	منهجية العمل
4	تراجع المبادرة التشريعية للنواب والنائبات خلال السنوات الثلاثة الأولى
5	
5	المعارضة تتقدم على الأغلبية في تقديم مقترحات القوانين
6	 المواد التي طالب أعضاء مجلس النواب بتعديلها، وأصغر كتلة نيابية عدديا في الصدارة
7	 أغلب المقترحات تصب في تغيير أو تتميم نصوص تشريعية
8	أغلب المقترحات قدمت إلى لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان
9	المصادقة بالإجماع على مقترحات القوانين
10	ضعف الحضور للجُلسات التشريعية
11	الفهرسا



جمعية سمسم-مشاركة مواطنة هي جمعية مغربية مستقلة وغير ربحية هدفها رفع مشاركة المواطنات والمواطنين المغاربة في تدبير الشأن العام عن طريق استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

3، زنقة الينبوع، الشقة 5، حسان، الرباط

الهاتف والفاكس: 0537705493 - الإيميل: <u>info@simsim.ma</u>



تم تمويل هذا التقرير بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. الآراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء جمعية سمسم-مشاركة مواطنة ولا تعكس بالضرورة آراء وزارة الخارجية الأمريكية.



سـمـسـم - مـشــاركــة مــواطـنـــة O<EO<E - +،۸O،∐+ +،۱C،°O<+ SIMSIM - PARTICIPATION CITOYENNE





